



تقييم فعالية استراتيجية الدعم الحكومي في الجزائر من منظور تحقيق العدالة الاجتماعية

Evaluation of the Effectiveness of the Government Subsidy Strategy in Algeria from the Perspective of Achieving Social Justice

حنوف عبد الرحمن*، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل (الجزائر)، abderrahmen.hannouf@univ-jijel.dz

كماش حسين، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل (الجزائر)، comtablejijel@gmail.com

تاريخ الارسال: 2025/02/04	تاريخ القبول: 2025/04/06	تاريخ النشر: 2025/06/30	المؤلف المرسل: حنوف عبد الرحمن
---------------------------	--------------------------	-------------------------	--------------------------------

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تقييم استراتيجية الدعم الحكومي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من منظور تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا من خلال تحليل بعض المؤشرات من أهمها مؤشر مضاعف الاستفادة من الدعم، ومن أهم النتائج التي تم التوصل اليها هو أنه بالرغم من أهمية برامج الدعم ضمن استراتيجية الدولة الجزائرية، الا أنها تواجه تحديات متعددة من بينها ضعف الاستهداف للشرائح ذات الدخل المحدود والهدر الاقتصادي الناتج عن التبذير وارتفاع معدلات التهريب، لذا من الضروري إعادة تقييم هذه البرامج لضمان تحقيق فعالية وانصاف أكبر، بما يساهم في تعزيز الكفاءة والعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: دعم حكومي عام، عدالة اجتماعية، دعم موجه.

Abstract:

This study aims to evaluate the government support strategy in Algeria in recent years from the perspective of achieving social justice. The assessment is conducted through the analysis of key indicators, with a particular focus on the support benefit multiplier index. The findings indicate that, despite the significance of support programs within the Algerian government's economic and social strategy, they face substantial challenges, including weak targeting of low-income groups, economic inefficiencies resulting from overconsumption, and high smuggling rates. Therefore, reassessing these programs is essential to ensure greater effectiveness and fairness, ultimately contributing to enhanced policy efficiency and the promotion of social justice.

Keywords: Public government support, social justice, targeted support.

* المؤلف المرسل: حنوف عبد الرحمن

1. مقدمة:

تُعتبر سياسة الدعم الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات كإجراء ضروري لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق توزيع أكثر إنصافاً للدخل بين أفراد المجتمع، وتؤكد التجارب الدولية أن تحقيق مستوى أعلى من العدالة الاجتماعية يتطلب اعتماد نهج تصاعدي في سياسات الدعم، بحيث تستفيد الفئات الأكثر احتياجاً بشكل أكبر من الدعم، حيث يُوصى بأن يحصل أفقر 40% من الأسر في الدولة على نسبة تتراوح بين 50% و80% من إجمالي قيمة الدعم المقدم (بولصباغ وحراق، 2022، صفحة 46)، بما يضمن تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية بفعالية وكفاءة.

1.1. طرح الإشكالية:

في سياق مناقشة دور الدعم الحكومي في تعزيز العدالة الاجتماعية، يتجلى موضوع تقييم استراتيجية الدعم الحكومي في الجزائر كأحد القضايا الحيوية التي تستحق الدراسة، خصوصاً في ظل توجه الدولة لإعادة هيكلة آليات الدعم لتكون أكثر كفاءة وفعالية، إذ يلاحظ أن سياسة الدعم الحالية تتميز بشموليتها وتفتقر إلى التوجيه الدقيق وفقاً لآليات ومعايير دقيقة تضمن تحقيق الأهداف المنشودة، هذا الوضع يؤدي إلى تخصيص غير فعال للموارد، ما يسهم في تسرب الدعم إلى غير مستحققيه، وبالتالي يخل بمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وبهدف تقييم استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر استناداً إلى مبدأ العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، سيتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- هل تتميز استراتيجية الدعم الحكومي في الجزائر بالفعالية وتساهم في ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

من خلال تحليل التساؤل الرئيسي، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما هو واقع الدعم الحكومي في الجزائر؟

- هل تتمتع استراتيجية الدعم الحكومي في الجزائر بالفعالية؟

- هل هناك ضرورة للتحويل من نظام الدعم العام إلى نظام الدعم الموجه في الجزائر لضمان تعزيز العدالة الاجتماعية؟

- ما هي أبرز الإصلاحات التي أقدمت عليها الجزائر بهدف تحسين استراتيجية الدعم الحكومي؟

- ما هي الحلول والآليات المقترحة لتحسين برامج الدعم الحكومي في الجزائر؟

3.1. الفرضيات:

تتمحور الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة في فعالية استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر، وتحقيقها لأهدافها المسطرة، كما أنها تتمحور الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة في فعالية استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر، كم أن هذه الاستراتيجية تساهم بشكل فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية.

4.1. أهمية الدراسة:

تكسب هذه الدراسة أهمية كبيرة، إذ أنها تسلط الضوء على فعالية استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر، فمند الاستقلال تسعى الجزائر جاهدة الى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال دعم الفئات الهشة في المجتمع، وعليه تمثل هذه الدراسة مرجعاً مهماً لتقييم استراتيجية الدعم الحكومي مدى تحقيقه لأهدافه، كما تسلط الضوء على الحلول

الممكنة لتعزيزها خصوصا في ظل التحديات التي تواجهها والتي من أهمها استفادة الفئات غير المستحقة التبذير والاستهلاك المفرط والتهريب، وهو ما يمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق العدالة الاجتماعية.

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل وتقييم استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر ومدى تحقيقها لمبدأ العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك، تسعى الورقة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها:

- دراسة وتحليل مستوى الدعم الحكومي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.
- دراسة وتحليل أهم الإصلاحات التي اتخذتها الجزائر بهدف تحسين كفاءة وعدالة الدعم الحكومي.
- تقييم فعالية استراتيجية الدعم الحكومي في الجزائر، وقياس مدى نجاعتها وكفاءتها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

6.1. منهجية الدراسة:

سوف نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بهدف وصف وتحليل كافة الأبعاد النظرية المرتبطة بمفهوم الدعم الحكومي، وذلك بالنظر إلى تعقيد هذا المفهوم وتداخل جوانبه التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، سيتضمن المنهج الوصفي تحليل وتقييم واقع استراتيجية الدعم الحكومي في الجزائر، وهذا من خلال تحليل التقارير المحلية والدولية والتي توضح بالأرقام حجم وتركيبية الدعم الحكومي، أنواعه، والفئات المستفيدة منه في الجزائر.

7.1. خطة الدراسة:

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث يتناول المحور الأول الإطار النظري لسياسات الدعم الحكومي من خلال تأصيل المفاهيم والأسس المرتبطة بها، أما المحور الثاني فسيخصص لتحليل وتقييم مدى فعالية استراتيجية الدعم الحكومي المعتمدة في الجزائر، في حين سيركز المحور الثالث على دراسة أبرز مبررات إصلاح نظام الدعم الحكومي في الجزائر، مع تسليط الضوء على الجهود المبذولة لإعادة هيكلة هذه الاستراتيجية وتعزيز كفاءتها.

2. تأصيل نظري لسياسة الدعم الحكومي:

تعتبر قضية الدعم الحكومي من القضايا الحيوية التي تطرح للنقاش في مختلف البلدان، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ يُعد الدعم الحكومي أحد الأدوات الأساسية في السياسة المالية، من خلال استخدامه لضبط آليات السوق وإعادة توزيع الدخل عبر قنوات الدعم المتنوعة، كما يساهم الدعم في توجيه النفقات التحويلية بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية القائمة مما يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني ويعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية.

1.2. الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي:

تروم فلسفة الدعم الاجتماعي إلى تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز التوازن بين مصالح الأفراد في إطار سياسة اجتماعية شاملة، وهذه الآلية لا تقتصر على الدول الرعائية في العالم الثالث فحسب، بل تشمل أيضاً الدول الرأسمالية التي قامت على أساس مفهوم دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تكمن الاختلافات الأساسية في مدى تدخلات القوى الدولية في الشأن الاقتصادي، بالإضافة إلى معايير المبادرة، والحريات والشفافية والرقابة، والمحاسبة، هذه العوامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظروف النظام السياسي السائد في كل دولة. (بن قرين و بطويوي ، 2022، صفحة 364)

2.1.1. مفهوم الدعم في النظرية الاقتصادية:

كلمة "دعم" بالإنجليزية "Subsidy" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Subsidium" التي تعني المساعدة والإعانة والحماية (المركز الاقتصادي الأردني المستقل، 2014، صفحة 02)، وقد شهدت وجهات النظر الاقتصادية حول تعريف الدعم تبايناً ملحوظاً على مدار العقود الماضية، كما أشار إلى ذلك (Schwartz) حيث اعتبر أن تعريفه أمر معقد نظراً لتعدد أشكاله وآلياته من جهة (Schwartz, Hugounenq, & J. Clements, 1995, p. 01)، ولتباين الأهداف التي يسعى لتحقيقها من جهة أخرى. يمكن رصد هذه الاختلافات في عدة اتجاهات، كما يلي (لعيسون، 2021، الصفحات 10-12):

- **الدعم كميزة مالية:** يعرف (Richard Stone) الدعم على أنه عبء مالي تتحمله الحكومة بهدف تمكين الأفراد والمؤسسات من شراء السلع والخدمات أو بعض عوامل الإنتاج بأسعار أقل من قيمتها السوقية، ويُنظر إلى الدعم في هذا السياق على أنه فارق سعري يُبقى الأسعار للمستهلكين دون مستويات السوق أو يحافظ على أسعار المنتجين فوق تلك المستويات، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف لكل من المستهلكين والمنتجين.
- **الدعم كأداة توزيعية:** التعريف السابق يغفل الدور المهم للدعم كأداة لإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع. ولذلك، أكد بعض الاقتصاديين مثل (Prest) على وظيفة الدعم كوسيلة رئيسية في تحقيق العدالة الاجتماعية، خصوصاً في الدول التي تدعم السلع الأساسية التي تستهلكها الفئات ذات الدخل المحدود، كما يرى (Frederick Reuss) أن الدعم يُعدّ أداة ضمن أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى نقل مزايا وفوائد محددة تمثل إيرادات متنازل عنها دون مقابل.
- **الدعم كضريبة سالبة:** يُعتبر الدعم بمثابة ضريبة سالبة غير مباشرة، حيث أن إلغاؤه يمكن أن يؤدي إلى آثار مشابهة لفرض ضرائب مباشرة على السلع المدعومة، هذا الأمر قد يترتب عليه زيادة التكاليف على المستهلكين والمنتجين على حد سواء.
- **الدعم كأداة لتحقيق الأهداف:** في هذا السياق يُفهم الدعم كسياسات حكومية تهدف إلى دعم صناعة معينة أو أكثر، وهذا من خلال تقديم إعانات مالية لتلك الصناعات، سواء في شكل مدفوعات للعمال أو الشركات، ويُعتبر الدعم في هذه الحالة أداة حكومية تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وذلك بتوفير ميزة مالية لكل من المستهلكين والمنتجين.

2.1.2 مفهوم الدعم حسب المنظمات الدولية:

- ساهمت العديد من المنظمات الدولية في تحديد مفهوم الدعم وفقاً للمبادئ التي تنتهجها، مما أدى إلى تنوع في طرق تفسيره والعناصر المكونة له. وفيما يلي أبرز هذه المفاهيم كما تحددها المنظمات الدولية المختلفة:
- **تعريف منظمة الأغذية والزراعة "FAO":** تعرف الدعم بأنه البرامج المالية أو العينية التي تهدف إلى الحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة وضمان مستوى أدنى من الرفاهية. ويتم ذلك من خلال توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية أو تقديم المساعدة للأسر لضمان استدامة حياتهم المعيشية (يونس، 2021، صفحة 67).

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD": تعرف منظمة التعاون الدعم بأنه "مؤشر القيمة النقدية السنوية لإجمالي التحويلات التي تقدمها الحكومة ودافعو الضرائب لدعم المنتجين في مختلف القطاعات الاقتصادي (مصطفى، 2013، صفحة 06)

- وضعت منظمة التجارة العالمية سنة 2006 مفهوماً للدعم يتماشى مع أهداف تعزيز المنافسة وتحرير التجارة الدولية، ووفقاً لاتفاق الإعانات والتدابير التعويضية يُعتبر الدعم وجود "مساهمة مالية" من جانب حكومة أو هيئة عامة تمنح "منفعة"، وتُعتبر "المساهمة المالية" قائمة عندما تتضمن الممارسة الحكومية تحويلاً مباشراً للأموال من جهة إلى أخرى، مثل المنح، القروض، أو التحويلات المباشرة للأموال أو الخصوم (مثل ضمانات القروض)، كما يمكن أن يتضمن الدعم تكليف أو توجيه الحكومة لهيئة خاصة لتنفيذ وظائف معينة تخضع لسلطتها.

3.1.2. مفهوم الدعم الحكومي حسب وزارة المالية الجزائرية:

تُعرّف وزارة المالية الجزائرية الدعم الحكومي على أنه مجموعة من الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد، سواء كمستهلكين أو كمنتجين، وذلك بشكل مباشر (دعم صريح) أو غير مباشر (دعم ضمني). يهدف هذا الدعم إلى تخفيف عبء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل، بالإضافة إلى تعزيز عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات الأقل دخلاً في المجتمع، مما يساهم في تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية. (Ministère Des Finances, 2015, p. 01)

4.1.2. مفهوم الدعم الحكومي حسب بعض الباحثين:

من أهم التعاريف التي قدمها الباحثون للدعم الحكومي نذكر:

- عرف (Carl Shoup) الدعم الحكومي على أنه أسلوب تتبعه الحكومة من خلال توفير ميزة مالية للأسر أو الشركات في القطاع الخاص، مما يمكنهم من شراء أو بيع السلع أو الخدمات أو بعض عوامل الإنتاج، بما في ذلك الحصول على الائتمان، ويهدف هذا الدعم إلى تسهيل زيادة أو تقليص عمليات الشراء أو البيع أو استخدام هذه السلع أو الخدمات أو عوامل الإنتاج بأسعار أقل من الأسعار التي كان من الممكن أن يتم الحصول عليها في السوق الحرة دون دعم، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف تعرض لبعض الانتقادات من أبرزها انتقاد (A.R. Preast) الذي يرى أن إعادة توزيع الدخل في الدول النامية أمر حيوي وذو أهمية خاصة، وبالتالي فإنه لا ينبغي استبعاد أسلوب توزيع بعض السلع الغذائية الأساسية مجاناً رغم العبء المالي الكبير الذي قد يشكله هذا الأسلوب على ميزانية الدولة (حنصال وبن احمد ، 2018، صفحة 112).

- يُعرّف الدعم الحكومي على أنه "المساعدة التي تقدمها الحكومة للمنتجين أو المستهلكين دون مقابل، ويمكن أن يتخذ هذا الدعم عدة أشكال، فقد يتمثل في مدفوعات مباشرة للمستفيدين مثل المنح النقدية أو في شكل دعم ائتماني من خلال قروض بأسعار فائدة أقل من سعر الاقتراض الحكومي. كما يمكن أن يتخذ الدعم شكل تخفيضات في الالتزامات الضريبية (الدعم الضريبي)، أو مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بأسعار أدنى من أسعار السوق (دعم التوريد)، أو مدفوعات ضمنية عبر الإجراءات التنظيمية الحكومية التي تدعم أسعار السوق، أو الاحتفاظ بالعملة المقدمة (دعم أسعار الصرف)". (حوحو، طيبي، وعيساوي، 2023، صفحة 1011)

-يشير مصطلح الدعم الحكومي أيضًا إلى الإعانات، وهي مجموعة من التسهيلات التي تتحملها الدولة أو التي تتنازل عنها الأفراد أو الشركات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. يهدف هذا الدعم إلى التخفيف من تكاليف المعيشة المتزايدة عن المستهلكين من ذوي الدخل المحدود، وذلك بهدف تحسين قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية. (حوحو، طيبي، وعيساوي، 2023، صفحة 1011)

2.2. أشكال الدعم الحكومي:

يعد الدعم الحكومي من السياسات الحيوية التي تسهم في تعزيز الإنفاق الحكومي، إلا أن هذه السياسات تتنوع وفقًا لنوع السلع والخدمات المدعومة والفئات المستفيدة منها. وعليه سيتم استعراض الأنواع المختلفة للدعم بناءً على التصنيفات التالية:

1.2.2. تصنيف الدعم من منظور الميزانية العامة: ينقسم الدعم من منظور الميزانية العامة إلى:

-الدعم المباشر: يُعرف أيضًا بالدعم الصريح، وهو التزام حكومي يُستند فيه إلى قوانين وعقود رسمية، مثل الضمانات الحكومية والتحويلات المالية المنصوص عليها في القوانين المالية. يُستخدم هذا الدعم لتحقيق أهداف اجتماعية، سواء لصالح الأسر أو المنتجين، ويظهر هذا النوع من الدعم بوضوح في بنود الميزانية العامة للدولة، مما يسهل قياسه ومتابعته بفعالية.

-الدعم غير المباشر: يُسمى أيضًا بالدعم الضمني ويهدف إلى توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مخفضة، اذ يعكس هذا النوع الفرق بين سعر بيع السلع في السوق المحلية وسعر بيعها في الأسواق العالمية، حيث لا يظهر الدعم غير المباشر بشكل مباشر في الميزانية العامة مما يجعله صعب القياس، كما يتضمن الدعم غير المباشر أشكالًا أخرى مثل الإعفاءات الضريبية والدعم المستتر والذي يُعرف أيضًا بالدعم غير الظاهر.

2.2.2. تصنيف الدعم من منظور الأثر التوزيعي: يصنف الدعم من منظور الأثر التوزيعي للمستفيدين إلى:

-الدعم المعمم: يعتمد النموذج المعمم للأسعار على مبدأ دعم منتجات معينة بغض النظر عن القدرات المالية للمستفيدين منها، ويهدف هذا النوع من الدعم إلى توفير السلع والخدمات الأساسية لجميع فئات المجتمع دون تحديد أو استهداف معين.

-الدعم المستهدف: يُعد الاستهداف أحد العناصر الأساسية لتوزيع الدخل والثروة بشكل أكثر عدالة بين الأفراد داخل المجتمع، ويتم ذلك من خلال توجيه جهود الدولة نحو فئات معينة من المواطنين الذين يستوفون معايير محددة، بحيث يكونون مؤهلين للحصول على الدعم المالي. هذا النوع من الدعم يوجه الموارد إلى أولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها، مما يساهم في تحقيق التوزيع العادل للمنافع.

3.2.2. تصنيف الدعم من منظور اقتصادي: يصنف الدعم من منظور اقتصادي إلى دعم عيني ودعم نقدي:

-الدعم العيني: يسعى الدعم العيني إلى تعزيز الدخل الحقيقي للأسر من خلال توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مخفضة، ويتضمن توفير سلع أو خدمات معينة للفئات الفقيرة أو الأكثر تعرضًا للفقر بأسعار مخفضة، هذا النوع من الدعم يعتبر الأنسب في حالات التضخم المرتفع، حيث تتآكل قيمة المعونات النقدية تحت هذه الظروف الاقتصادية. علاوة على ذلك، يمكن أن يتخذ الدعم العيني شكل دعم الخدمات بجانب السلع الأساسية، ويشمل هذا النوع من الدعم ثلاث

مجالات رئيسية، وهي: برامج دعم الغذاء، برامج دعم الطاقة، وبرامج دعم الإسكان. (كيكي ونجمة، 2024، صفحة 113)

-الدعم النقدي : يتضمن الدعم النقدي عدة أنواع، منها المساعدات الاجتماعية، المساعدات العائلية الخاصة، والتحويلات النقدية المشروطة. فيما يلي عرض لهذه الأنواع: (كيكي ونجمة، 2024، صفحة 114)

-المساعدات الاجتماعية النقدية العامة: تُمنح هذه المساعدات بناءً على دخل الأسرة أو قدرتها على الكسب، وتركز على توفير الدعم للأفراد غير القادرين على العمل مثل المعاقين وكبار السن، تهدف هذه المساعدات إلى ضمان عدم انخفاض مستوى دخل الأفراد تحت خط الفقر وبالتالي تعزيز مستوى الرفاه الاجتماعي.

-المساعدات العائلية الخاصة: ترتبط هذه المساعدات بعدد الأطفال في الأسرة، وتهدف إلى ضمان حد أدنى من الدخل لكل أسرة مع إضافة كل طفل جديد. كما تهدف إلى تعزيز قدرة الأسرة على توفير الرعاية المستمرة لأطفالها وتمكينها من إرسالهم إلى المدارس، مما يساهم في تحسين المستوى التعليمي والاقتصادي للأسرة.

3.2. أهداف الدعم الحكومي

تهدف الدولة من خلال تنفيذ سياسة الدعم الحكومي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الحيوية التي تؤثر في مختلف جوانب الاقتصاد والمجتمع والسياسة، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1.3.2. الأهداف الاقتصادية: من أبرز الأهداف الاقتصادية للدعم الحكومي تنويع القاعدة الاقتصادية وهيكلها، وذلك من خلال دعم القطاعات الإنتاجية التي تساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني، كما تسعى الحكومة إلى تعزيز الصناعات الوطنية من خلال تحفيز الشركات وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف الدعم الحكومي إلى النهوض بالقطاع الزراعي من خلال تشجيع الاستثمارات في هذا المجال الهام (الشمري والدخيل، 2019، الصفحات 4-5)، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

2.3.2. الأهداف الاجتماعية: يعد الدعم الحكومي أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف اجتماعية متعددة، مثل حماية محدودي الدخل وتوسيع فرص وصولهم إلى السلع والخدمات الأساسية، كما يساهم في إعادة توزيع الثروة وتقليص الفوارق في مستويات الدخل بين الفئات الاجتماعية (عمارة، 2020، صفحة 62)، ويستهدف هذا الدعم الفئات الأكثر فقراً حيث يتم تمويله من خلال فرض ضرائب على الطبقات الأكثر غنى وتقديم الإعانات للفئات الأكثر احتياجاً، ويساهم دعم الدخل الحقيقية في محاربة الفقر عن طريق تخفيض أسعار المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع. (عمارة، 2020، صفحة 62)

3.3.2. الأهداف السياسية: في بعض الحالات تقدم الدول الدعم الحكومي لأغراض سياسية مثل معالجة الأزمات السياسية، فعلى سبيل المثال قد تلجأ الدولة إلى خفض أسعار السلع الأساسية خلال فترات الاضطرابات السياسية بهدف تخفيف الاحتقان الاجتماعي وتعزيز الاستقرار السياسي. (أبادير واسراء، 2017، الصفحات 635-636)

4.2. الانعكاسات الاجتماعية والبيئية لسياسة الدعم

لا تقف الآثار السلبية لسياسة الدعم على الجانب الاقتصادي فقط، بل تتعداها إلى آثار اجتماعية وبيئية:

1.4.2. الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية :

تشير بعض الدراسات إلى أن الدعم الذي يُقدّم بهدف تحسين رفاهية المواطنين قد يؤدي في بعض الحالات إلى نتائج عكسية، ففي العديد من الدول النامية حيث يعاني السكان من سوء توزيع الدخل، قد يعود الدعم بالفائدة بشكل أكبر على أصحاب الدخل المتوسط والعالي، بينما يتحمل الفقراء الجزء الأكبر من تكاليفه، حيث أن الفقراء غالبًا ما يواجهون صعوبة في الوصول إلى السلع المدعومة أو قد تكون الفائدة التي يحصلون عليها ضئيلة بالنظر إلى استهلاكهم المحدود. على سبيل المثال، وفقًا لصندوق النقد الدولي فإن أغنى 20% من العائلات في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط يحصلون على دعم للوقود يعادل ستة أضعاف ما تحصل عليه العائلات الفقيرة، كما أن دعم الغاز والكهرباء لا يصب بشكل رئيسي في مصلحة الفقراء، حيث يحصل أفقر 20% من الأسر على 9% فقط من دعم الكهرباء و15% من دعم الغاز الطبيعي.

كما تشير دراسات للبنك الدولي إلى أن معظم برامج الدعم في الدول النامية غالبًا ما تنحرف عن هدفها المتمثل في مساعدة الفقراء، حيث يستفيد أغنياء المجتمع من الدعم بشكل أكبر من الفقراء خصوصًا في مجال دعم الطاقة، حيث تستفيد الطبقات ذات الدخل المرتفع بسبب استهلاكها الكبير للطاقة، في حين أن الفقراء يعانون من محدودية الوصول إليها أو فائدة قليلة جدًا مقارنةً باستهلاكهم المتواضع.

2.4.2. الانعكاسات البيئية :

يؤدي دعم أسعار الطاقة إلى خفض تكاليف استهلاكها، مما يشجع على زيادة الاستهلاك بشكل غير مستدام ويقلل من الحوافز اللازمة للحفاظ على الموارد، وبذلك يساهم الدعم في زيادة استهلاك الوقود مما يعزز التدهور البيئي عبر زيادة انبعاث الغازات والتأثير على استقرار المناخ. ومع ذلك، لا تُفضي جميع سياسات الدعم إلى آثار بيئية سلبية، فعلى سبيل المثال قد يُسهّم دعم الطاقات المتجددة والتقنيات الفعالة في استخدام الطاقة يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في تقليل الانبعاثات الضارة وتحقيق التنمية المستدامة.

3. عرض وتقييم فعالية استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر:

يعتمد الدعم الحكومي في الجزائر على نوعين رئيسيين من أشكال الدعم، هما الدعم الحكومي الصريح والدعم الحكومي الضمني (حنصال وبن أحمد، 2018، صفحة 114)، فمنذ الاستقلال وفي ظل النظام الاشتراكي اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة الدعم الحكومي المعمم استخدمت إيراداتها من قطاع المحروقات الذي يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وكان الهدف من هذه السياسة تقليص معدلات الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، ومع بداية التسعينات وبفعل الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحولت الجزائر نحو اقتصاد السوق مما أسفر عن ظهور التفاوت الطبقي، هذا التحول دفع الدولة إلى التوسع في سياسة الدعم الحكومي بهدف تحقيق أهداف سياسية اقتصادية واجتماعية.

1.3. نطاق وأشكال دعم السلع الاستهلاكية في الجزائر:

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (01) يتبين تنوع أشكال الدعم في الجزائر للسلع الاستهلاكية، حيث يشمل تقديم أسعار مخفضة وتخفيضات ضريبية، وتتصدر منتجات الطاقة قائمة السلع المدعومة حيث يمثل دعم الطاقة

حوالي 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل تشكل المواد الغذائية المدعمة نحو 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً للبيانات بلغ حجم الدعم الإجمالي لمنتجات الطاقة والغذاء في الجزائر نحو 1886 مليار دينار جزائري في عام 2020 مما يعادل حوالي 37.8% من إجمالي الإيرادات العامة و 25.5% من إجمالي النفقات العامة، وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي يشكل الإنفاق على برامج الدعم السلمي (الطاقة والغذاء) حوالي 10.1%.

تعكس هذه الإحصائيات أهمية استراتيجية الدعم الحكومي في الخطط التنموية للدولة الجزائرية، وتوضح الجهود المتواصلة من قبل الحكومة لتحقيق رفاهية جميع فئات المجتمع، لاسيما الفئات الهشة وذات الدخل المحدود، إذ تتمحور هذه الجهود بشكل خاص حول توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، مما يعزز القدرة الشرائية للمواطنين والذي يعد خطوة هامة نحو تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية المنصوص عليه في الدستور الجزائري، حيث تخصص الدولة ميزانية ضخمة للدعم بكل أشكاله بهدف حماية الفئات الضعيفة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

جدول رقم (01): نطاق وأشكال الدعم السلمي في الجزائر وحدة: مليار دينار جزائري

منتجات الطاقة	نوع وشكل الدعم	حجم الدعم	نسبة الدعم الى اجمالي		
			الإيرادات العامة	النفقات العامة	الناتج
ديزل، بنزين، غاز البترول مبيع/مسال	دعم أسعار	585 مليار	11%	7.4%	3%
كهرباء، غاز	دعم أسعار + تخفيض ضريبي	1.034 مليار	20.8%	14.1%	5.5%
اجمالي دعم منتجات الطاقة		1.585 مليار	31.8%	21.5%	8.5%
القمح ومشتقاته	دعم أسعار + تخفيض ضريبي	206 مليار	4.1%	2.8%	1.1%
سكر ابيض، زيت نباتي	دعم أسعار + تخفيض ضريبي	17 مليار	0.3%	0.2%	0.1%
الحليب الموضب في أكياس	دعم أسعار + تخفيض ضريبي	78 مليار	1.5%	1%	0.4%
اجمالي دعم السلع الغذائية		303 مليار	6%	4%	1.6%

-المصدر: (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 17)

وفقاً لتقرير صندوق النقد العربي الصادر في عام 2022، يظهر التوزيع النسبي لإجمالي الدعم المخصص للسلع في الجزائر تفاوتاً كبيراً بين أنواع المنتجات، إذ يستحوذ غاز الطبخ على نحو نصف الدعم المخصص لمنتجات الطاقة، وتبلغ حصة غاز البوتان 27.1%، بينما يشكل غاز الميثان 23.5%. تليها المنتجات النفطية التي تحصل على حصة إجمالية قدرها 27.4%، ويشكل البنزين 15.8%، والديزل 5.8%، وغاز البترول المسال 5.8%، ثم يأتي دعم الكهرباء الذي يمثل 21.6% من إجمالي الدعم المخصص لمنتجات الطاقة، أما فيما يخص دعم المواد الغذائية فتستحوذ الحبوب ومشتقاتها على قرابة ثلثي الدعم المخصص للغذاء بنسبة 66.3%، تليها مادة الحليب بنسبة 22.4%، ثم الزيت النباتي بنسبة 11.2%.

وفي هذا الإطار وجب الإشارة لتعدد آليات تنفيذ سياسات الدعم في الجزائر، مثلاً فيما يخص الكهرباء، يتم دعم سعر الغاز الطبيعي المستخدم كمادة أولية لإنتاج الكهرباء، ويعقب ذلك دعم سعر الكهرباء مع تخفيض ضريبي لفئة أقل من 20% من السكان من حيث مستويات الدخل، وبالنسبة لغاز الطبخ يتضمن الدعم سعر الغاز الطبيعي المستخدم لإنتاج غاز الميثان يليه دعم سعر غاز الطبخ مع تخفيض ضريبي على استهلاك شريحة أقل من 20% من السكان، ثم دعم باقي الشرائح الأخرى، وبالنسبة لغاز البوتان يتم دعم سعر الغاز الطبيعي المستخدم لإنتاجه.

أما فيما يتعلق بالسلع الغذائية، فيتم دعم أسعار الحبوب ومشتقاتها المنتجة محلياً وتلك المستوردة مع تطبيق تخفيض ضريبي على استيراد الحبوب أو بيع الحبوب المنتجة محلياً أو المستوردة، وفيما يخص السكر الأبيض وزيت الطعام يتم تحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وهوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد والتوزيع بالجملة والتجزئة. بالإضافة إلى ذلك، يشمل الدعم تخفيضاً ضريبياً على استيراد المواد الأولية الموجهة لإنتاج السكر والزيت النباتي، وكذلك على بيع هذه المواد الأولية. أما بالنسبة لمادة الحليب، فيتم دعم سعر بيع مسحوق الحليب الموجه لإنتاج الحليب المعبأ، من خلال إقرار تخفيض ضريبي على عمليات الاستيراد وتقليص الضرائب المفروضة على المنتج النهائي.

جدول رقم (02) تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر 2020-2022 الوحدة: مليون دينار

سنوات	دعم السكن	دعم العائلات	دعم الصحة	دعم المعاشات	دعم المجاهدين	دعم المعوزين
2020	384333	453359	354687	288379	198395	168372
2021	420947	468987	340645	290752	196600	209568
2022	247 025	597 689	361 116	332 528	196 050	207 596

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على (Ministère Des Finances, 2021, pp. 36-37)

من خلال تحليل الجدول رقم (02) يتبين أن دعم العائلات خلال السنوات 2020 و 2021 و 2022 يحتل المرتبة الأولى ضمن التركيبة العامة للدعم، حيث يشمل عدة مجالات رئيسية مثل إعانات العائلات والتعليم ودعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، بالإضافة إلى دعم خدمات الكهرباء والغاز والماء، يأتي بعد ذلك الدعم الموجه لقطاع السكن في المرتبة الثانية من حيث الأهمية خلال سنتي 2020 و 2021، أما سنة 2022 فيحتل دعم قطاع الصحة المرتبة الثانية، يليه دعم معاشات المتقاعدين، أما الدعم الموجه للمجاهدين والمعوزين، فقد سجل قيماً متقاربة.

2.3. توزيع الدعم على شرائح المجتمع في الجزائر:

تصاحب سياسات الدعم العديد من التحديات المتعلقة بتوجيهه للفئات المستهدفة بشكل يضمن تحقيق الكفاءة والعدالة الاجتماعية، واستناداً إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر لعام 2020، يُظهر الجدول رقم (3) توزيع الدعم على السكان في الجزائر وفقاً لمجموعات الدخل.

جدول رقم (03) توزيع الدعم على السكان حسب مجموعات الدخل (مليون دينار جزائري)

منتجات / شريحة الدخل	شريحة أدنى	شريحة ثانية	شريحة ثالثة	شريحة رابعة	الشريحة الأعلى
ديزل	1447	2752	4355	6563	9190
بنزين	3913	7442	11773	17744	24847
غاز الطبخ	22090	21241	19408	18834	16236
كهرباء	15116	17125	17840	19047	20828
غاز بوتان	24793	24782	22518	23326	17369
غاز بترول مبيع	1507	2865	4532	6831	9566
اجمالي دعم الطاقة	68866	76107	80426	92345	98038
حبوب ومشتقاتها	53279	57283	54797	52214	47906
زيت طعام	7278	8672	9069	9651	10189
الحليب	14438	18845	19289	19184	18042
اجمالي دعم السلع الغذائية	74995	84800	83155	81049	76137

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 21)

من خلال تحليل الجدول رقم (03) الذي يوضح توزيع الدعم السلعي على السكان حسب خمس شرائح (تصنيف الدخل)، نلاحظ وجود تكافؤ نسبي في توزيع المواد عندما يتم النظر إلى إجمالي الشرائح الاجتماعية، حيث يشكل دعم السلع الغذائية حوالي 49% من إجمالي الدعم مقابل 51% لدعم منتجات وغاز الطبخ والكهرباء. ومع ذلك، عند تحليل التوزيع حسب الشرائح الاجتماعية نلاحظ تفاوت وتدرج في الاستفادة من الدعم وفقاً للسلع المختلفة، ففي حين تستفيد الشرائح الأعلى دخلاً بشكل أكبر من الدعم الموجه لمواد الطاقة، فإن الشرائح الأدنى دخلاً تستفيد أكثر من الدعم المخصص للسلع الغذائية، وعلى سبيل المثال يُشكل الدعم المخصص للمواد الغذائية حوالي 52.1% في مقابل 47.9% لمواد الطاقة في الشريحة الأدنى دخلاً، بينما في الشريحة الأعلى دخلاً يشكل الدعم المخصص لمواد الطاقة حوالي 56.3%، في مقابل 46.7% للسلع الغذائية.

من خلال الجدول الموالي رقم (04) نلاحظ أن توزيع المشتقات النفطية متفاوت بين الشرائح الاجتماعية، حيث تستفيد الشريحة الأعلى دخلاً بحوالي 40% من إجمالي الدعم الموجه للمشتقات النفطية، في حين لا تحصل الشريحة الأدنى إلا على 6% فقط، وهو ما يمثل أكثر من ستة أضعاف نصيب الشريحة الأقل دخلاً، وإذا قمنا بحساب مضاعف الاستفادة الشريحة الأعلى مقارنة بالشرائح الاجتماعية الأخرى، يتبين أن الشريحة الأعلى تستفيد أكثر من الشريحة الأدنى بمقدار 6.4 مرة، ومن الشريحة الثانية بمقدار 3.3 مرة، ومن الشريحة الثالثة بمقدار 2.1 مرة، ومن الشريحة الرابعة بنسبة تفوق 140% بالنسبة لدعم غاز الطبخ، أما فيما يتعلق بالكهرباء فتستفيد الشريحة الأعلى دخلاً بنحو 23.2% مقارنة بـ 16.8% للشريحة الأدنى.

جدول (04): مضاعف استفادة الشريحة الأعلى من الدعم الحكومي في الجزائر نسبة إلى الشرائح الأخرى

منتجات / شريحة الدخل	شريحة أعلى إلى شريحة أدنى	شريحة أعلى إلى شريحة ثانية	شريحة أعلى إلى شريحة ثالثة	شريحة أعلى إلى شريحة رابعة
ديزل	6.4	3.3	2.1	1.4
بنزين	6.3	3.3	2.1	1.4
غاز الطبخ	0.7	0.8	0.8	0.9
كهرباء	1.4	1.2	1.2	1.1
غاز بوتان	0.7	0.7	0.8	0.7
غاز بترول مبيع	6.3	3.3	2.1	1.4
اجمالي دعم الطاقة	1.4	1.3	1.2	1.1
حبوب ومشتقاتها	0.9	0.8	0.9	0.9
زيت طعام	1.4	1.2	1.1	1.1
الحليب	1.2	1.0	0.9	0.9
اجمالي دعم السلع الغذائية	1.0	0.9	0.9	0.9

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 22)

بالرغم من أنه تشير العديد من الدراسات إلى أنه من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن تتبع سياسات الدعم نهجاً تصاعدياً لصالح الفئات الأكثر فقراً، بحيث يحصل أفقر 40% من الأسر على ما بين 50% و 80% من إجمالي الدعم المقدم إلا أن سياسة الدعم الحالية في الجزائر تميل لصالح الشرائح الأعلى دخلاً، مما يساهم في عدم وصول الدعم إلى مستحقيه من المواطنين الأكثر فقراً والأشد حاجة له، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تسرب الدعم لغير المستحقين، بصفة عامة تستفيد الأسر ذات الدخل المرتفع من الدعم المتاح لجميع المواطنين بشكل أكبر مقارنة بالأسر ذات الدخل المحدود، وذلك نظراً لقدرتها المالية على الحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات المدعومة.

4. إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر لتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية:

على الرغم من الجهود المبذولة، واجهت برامج الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر خلال السنوات الماضية العديد من الانتقادات، وذلك بسبب الارتفاع المتزايد سنوياً في تكلفتها، إلى جانب افتقارها لآليات استهداف فعالة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، مما يحول دون استفادة الفئات الفقيرة المستهدفة بشكل كامل، وعليه أصبح من الضروري التركيز على إصلاح هذه البرامج من خلال تطوير آليات دقيقة تتيح استهداف المستحقين بشكل أكثر كفاءة، بما يضمن توجيه الموارد نحو الفئات الأكثر احتياجاً وتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي لسياسات الدعم.

1.4. أهم المبررات الأساسية لإصلاح الدعم في الجزائر:

يتفق خبراء الاقتصاد على أهمية إصلاح ومراجعة آليات الدعم الحكومي في الجزائر، سواء ذلك الموجه للأسر الفقيرة أو للمؤسسات الاقتصادية، وذلك بهدف تعزيز كفاءته وضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه، ويرى المختصون أن إعادة

هيكلية سياسات الدعم يجب أن تركز على معايير دقيقة لاستهداف الفئات الأكثر احتياجًا، مع تقليل الهدر في الموارد وتحسين آليات التوزيع، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وعلى العموم، يمكن تلخيص أهم مبررات اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر في:

1.1.4. عدم التمييز بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة:

سياسات الدعم في الجزائر تعاني من محدودية الفعالية كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث لا يقتصر دعم الأسعار على الفئات المحتاجة فقط، بل يمتد ليشمل الأسر الميسورة والغنية لا سيما في مجالات دعم الطاقة والوقود، ويؤدي غياب آليات دقيقة لتحديد المستفيدين من الدعم إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية، إذ يتمتع الجميع بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي بالأسعار المدعومة. على سبيل المثال، يباع الخبز المدعم بسعر سبعة دنانير جزائرية، رغم أن تكلفته الفعلية قد تصل إلى أربعين دينارًا، مما يعني أن الفقراء والأغنياء يستفيدون منه على حد سواء، وينطبق هذا الأمر على مجالات أخرى مثل دعم السكن والتعليم.

في إطار تقييم النظام الحالي للدعم الحكومي، أشار ممثل وزارة المالية الجزائرية سنة 2025 إلى أن الدعم الشامل لا يميز بين الأسر وفقًا لمستواها الاقتصادي، وأظهرت التقييمات أن بعض الأسر الغنية تحصل على دعم أكبر بكثير مقارنة بالأسر الفقيرة لا سيما في قطاع الوقود، حيث تستفيد الأسر الميسورة من إعانات تصل إلى سبعة أضعاف ما تحصل عليه الأسر محدودة الدخل، كما أقرّ المسؤول الحكومي بتعدد وتعقيد آليات الدعم الحالية الأمر الذي يعرقل فرض رقابة فعالة على الجهات الفاعلة في تسعير المنتجات وتوفيرها.

2.1.4. استحواذ الوسطاء على الجزء الأكبر من الدعم والتبذير والاستهلاك المفرط:

فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية، تشير التقديرات إلى أن ما يقارب 152 مليار دينار سنويًا من الإعانات الحكومية، الموجهة أساسًا لدعم الأسر يتم استغلالها بشكل غير مشروع من قبل الوسطاء وهذا وفقًا لتصريحات مدير الميزانية بوزارة المالية الجزائرية سنة 2025، كما أوضح أن اعتماد أسعار مخفضة للمنتجات المدعومة في السوق الوطنية يؤدي إلى سلوكيات استهلاكية غير رشيدة مثل التبذير والاستهلاك المفرط من قبل الأسر أو المتعاملين الاقتصاديين على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، يشكل تمويل الإعانات الشاملة عبئًا كبيرًا على ميزانية الدولة في ظل تزايد النفقات مما يستدعي مراجعة سياسات الدعم لضمان توجيهها إلى الفئات المستحقة بكفاءة أكبر.

3.1.4. تهريب السلع عبر الحدود:

تؤدي سياسة الدعم الحالية في الجزائر إلى حدوث العديد من الجرائم الاقتصادية المرتبطة بالمواد المدعومة، مثل جرمي تهريب المضاربة غير المشروعة والتهريب، مما يلحق خسائر كبيرة بالخزينة العامة ويعيق وصول الدعم إلى الفئات المستهدفة من ذوي الدخل المحدود.

فوفقًا لبيانات نشاطات الجمارك الجزائرية خلال النصف الأول من عام 2024، تم تنفيذ 536 عملية أسفرت عن حجز سلع بقيمة إجمالية تجاوزت 6.207 مليار دينار جزائري، إذ تشمل المحجوزات مواد غذائية متعددة بما في ذلك المدعومة والتي تحظى باستهلاك واسع النطاق، حيث تم ضبط أكثر من 496 طنًا و 5025 لترًا من مختلف المواد مثل

الدقيق، الفرينة، الحبوب، البقوليات، الحلويات، زيت المائدة، المشروبات الغازية وغير الغازية، بالإضافة إلى أكثر من 59 طناً من الخضر والفواكه. (المديرية العامة للجمارك، 2024)

4.1.4. عدم قدرة الميزانية على تحمل عبئ هذه الإعانات وعدم كفاءة أنظمة المتابعة والرقابة: ضعف الإطار الذي تعتمد عليه الحكومة في الدعم الموجه للأسر، ذلك أنها تقوم بتحديد الأسعار الخاصة بالسلع المعنية بالدعم عن طريق التقنين وتسقيف الأسعار، وهذه الاستراتيجية تثقل ميزانية الدولة من خلال تحملها الفوارق بين السعيرين الحقيقي والمدعم. كما أن تعقيد وتعدد أجهزة الدعم يؤدي إلى صعوبة وضع نظام رقابة فعال على جميع المتدخلين والأسعار المطبقة ووفرة المنتجات.

2.4. اهم الجهود المبذولة لإصلاح الدعم في الجزائر

في إطار التوجه الجديد للدولة الجزائرية، التي بدأت في تشكيل لجان وطنية لدراسة أنظمة الدعم وتطوير آليات فعالة لتحقيق الرعاية الاجتماعية للفئات الهشة دون التأثير على تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل أمثل، قامت الحكومة بتبني إصلاحات في نظام الدعم السلمي. تهدف هذه الإصلاحات إلى تحديد الأسر المستفيدة من برنامج التعويض النقدي المباشر، الذي سيتم تفعيله لاحقاً، حيث ستعتمد الاستفادة من هذا البرنامج على نظام دقيق للاستهداف، بما يضمن إتاحة الوصول إلى الخدمات العامة بشكل عادل. بعد ذلك، سيتم دراسة الطلبات بناءً على معايير سيتم تحديدها لاحقاً. ومنذ عام 2016، اتخذت الدولة سلسلة من التدابير لإصلاح نظام الدعم، تمثلت في إجراء تقييم شامل لأنظمة الدعم الحكومي الموجهة للسلع الغذائية ومنتجات الطاقة. كما تم تشكيل لجنة وطنية تتكون من الدوائر الوزارية المعنية، والخبراء، والمنظمات المهنية، بهدف صياغة سياسات إصلاح فعالة لهذه الأنظمة.

1.2.4. تقييم برامج الدعم السابقة واعداد الاستراتيجيات:

تستند مبررات ودوافع إصلاحات الدعم في الجزائر إلى عدة عوامل أساسية، أبرزها شمولية النظام الحالي الذي يشمل جميع شرائح المواطنين دون تمييز بين الأسر، مما يؤدي إلى استفادة غير مستحقة من الفئات الميسورة. كما تهدف الإصلاحات إلى معالجة التحديات المرتبطة بتعدد المتدخلين وصعوبة مراقبتهم فيما يخص الأسعار المطبقة وتوافر المنتجات، فضلاً عن التعامل مع مشكلات الإفراط في الاستهلاك والتبذير من قبل المستهلكين. إضافة إلى ذلك، يسعى النظام إلى تقليص العبء المالي الذي تشكله تكاليف الدعم على ميزانية الدولة. في هذا الإطار، اتخذت الحكومة عدة خطوات هامة نحو إصلاح النظام، تمثلت في إجراء تقييم شامل لأنظمة الدعم الحكومي للسلع الغذائية ومنتجات الطاقة في الفترة (2016-2017)، وتصميم استراتيجية إصلاح الدعم الحكومي في (2018-2019)، بالإضافة إلى تطوير بعض الأدوات التقنية اللازمة لتنفيذ الإصلاح في عام 2019. (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 24)

2.2.4. إعادة تفعيل أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بملف إصلاح دعم الدولة وتوسيع تشكيلتها:

كإجراءات عملية، شرعت الحكومة في تنفيذ تدابير مخططة لإصلاح أنظمة الدعم بجميع أشكالها، وحددت الخطوات اللازمة لاستكمال إصلاح منظومة الدعم السلمي، ففي عام 2021 تم إعادة تفعيل أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بملف إصلاح دعم الدولة مع توسيع تشكيلتها، كما تم تحديد الأسعار المستهدفة لهذه السلع والمنتجات بدون احتساب دعم

الدولة، ووضع خطة عمل شاملة لإصلاح الدعم الحكومي لهذه السلع، كما تم تصميم مشروع مخطط مؤسسي وإداري لتنفيذ الإصلاح، بالإضافة إلى إعداد دفتر التعليمات التقنية لإنجاز نظام معلومات متكامل لإدارة ومتابعة برنامج التعويض النقدي الموجه للأسر. علاوة على ذلك، تم استكمال المرحلة الأولى من إطلاق البطاقة الوطنية الاجتماعية للأفراد، والتي تشمل الدخول المنتظمة للأفراد ضمن البرنامج.

3.2.4. تكريس مبدأ استهداف إعانات الدولة للأسر المؤهلة:

في عام 2022 تم إدراج مادة ضمن قانون المالية للسنة 2022 تُكرس مبدأ استهداف إعانات الدولة للأسر المؤهلة من خلال التحويلات النقدية المباشرة، ويشمل ذلك إجراء استبيان إحصائي مصغر حول استهلاك الأسر مع التركيز على السلع والمنتجات المدعومة من قبل الدولة، كما تم تقييم أثر إصلاح دعم الدولة على الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للأسر، فضلاً عن المصادقة من قبل السلطات العمومية على مقترحات اللجنة الوطنية المتعلقة بخيارات الإصلاح والمخطط المؤسسي والإداري وغيرها من القضايا ذات الصلة.

3.4. آليات الانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه في الجزائر

يمكن الانتقال من الدعم الحكومي المعمم إلى الدعم الموجه الانتقائي من خلال اتباع الآليات التالية (ميلود ومريك، 2023، الصفحات 572-576):

1.3.4. تحديد الفئة المستهدفة التي تستحق الدعم:

تعتبر الفئة المستهدفة التي تستحق الدعم بمثابة الطبقة الفقيرة في المجتمع، التي تعاني من انخفاض شديد في مستوى دخلها أو من انعدامه، وتنقسم هذه الطبقة إلى فئتين: الأولى هي الفئة التي تعيش في فقر، والفئة الثانية هي الفئة التي تعيش تحت حد الفقر، وهي فئة لا تملك القدرة حتى على تلبية أدنى الاحتياجات الأساسية في سلم هرم الحاجات الإنسانية.

2.3.4. تحديد آليات استهداف المستحقين للدعم:

تعد سياسة الدعم أمراً حيوياً لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، خاصة في ظل الارتفاع الكبير للأسعار، ويجب أن يتم العمل على تحسين مستويات المعيشة بأسلوب علمي ومنهجي، ويتطلب ذلك إجراء دراسات علمية دقيقة تهدف إلى ترشيد سياسة الدعم، بالإضافة إلى تشديد الرقابة على جميع مراحل حركة السلع المدعومة.

تشير التجارب الدولية إلى وجود عدة آليات لتحديد المستحقين للدعم، حيث تعتمد بعضها على دخل الأسرة أو مؤشرات تقريبية تعكس دخل الأسرة أو إنفاقها، مما يساعد في تحديد مستوى معيشتها بطريقة يصعب التلاعب فيها، ومن بين هذه الآليات أيضاً الاستعانة بالمجتمع المحلي لتحديد الأسر المستحقة للدعم بناءً على معرفتهم بالظروف المعيشية لكل أسرة، بالإضافة إلى استخدام الاستهداف الديموغرافي للأسر الفقيرة باستخدام مؤشرات محددة مثل سن رب الأسرة وعدد أطفالها، كما يمكن تطبيق ما يعرف بالاستهداف أو الاختيار الذاتي لدعم السلع والخدمات التي من المتوقع أن يقل الطلب عليها مع زيادة دخل المستهلك.

3.3.4. مؤشر القدرة المالية أو دخل الأسرة:

يتم تحديد الحد الأدنى للدخل الذي يسمح للأسرة بالاستفادة من الدعم من خلال آلية تعتمد على جمع المعلومات المتعلقة بالدخل الإجمالي للأسر أو الأفراد. يتطلب ذلك إما زيارة من قبل مسؤول تابع للمكتب المشرف على توجيه الدعم إلى منزل العائلة أو الفرد الذي يرغب في الاستفادة، أو زيارة الشخص المعني للمكتب المخصص للبرنامج. كما يمكن الاعتماد على التسجيل الإلكتروني لهذا الغرض.

فيما يتعلق بالتحقق من الدخل، يمكن الاعتماد على مصادر مثل مصلحة الضمان الاجتماعي، مصلحة الضرائب، أو مصلحة السكن. إلا أن هذه الآلية قد تواجه تحديات كبيرة في الجزائر بسبب انتشار القطاع الموازي، الذي يمثل حوالي 45% من إجمالي القوى العاملة، مما يجعل الوثائق المقدمة قد لا تعكس الواقع المالي للمستفيدين من الدعم. وبالتالي، قد يكون من الضروري إشراك المجتمع المدني في هذا السياق لضمان دقة وموثوقية المعلومات.

4.3.4. آلية إشراك المجتمع المدني: تُستخدم هذه الآلية في بعض دول أمريكا اللاتينية، مثل المكسيك، لتعزيز اللامركزية في تنفيذ برامج الدعم. حيث تتيح هذه الآلية مشاركة عناصر المجتمع المدني في تحديد قوائم استرشادية بأسماء الأسر المستحقة للدعم، بالإضافة إلى الاستفادة من المعلومات المتوفرة لدى المسؤولين المحليين بشأن الظروف المعيشية للمجتمع. تلعب هذه الآلية دورًا كبيرًا في تقليص الفجوة بين الإدارة والمواطن، مما يساهم في تسهيل عملية التحقق من الوضع المالي للأفراد المستفيدين من برامج الدعم المختلفة. على سبيل المثال، في الجزائر، يضطلع رئيس جمعية الحي بدور مهم في تحديد قائمة المستفيدين من برنامج قفة رمضان، كما يساعد في تقديم معلومات عن الوضع المالي للأشخاص الذين يقدمون ملفات للاستفادة من السكنات الاجتماعية.

5.3.4. الاستهداف الجغرافي للمناطق التي تعاني الفقر:

تناسب هذه الآلية مع الدول التي تواجه تفاوتًا كبيرًا في مستويات المعيشة بين المناطق الجغرافية المختلفة داخل الدولة، على سبيل المثال في الجزائر حيث تتركز ظاهرة الفقر في مناطق محددة تُعرف بمناطق الظل، ويمكن الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس انخفاض مستوى المعيشة في هذه المناطق. من بينها ارتفاع نسبة السكان المحرومين من المرافق العامة، انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، ارتفاع معدلات الأمية، وكذلك متوسط عدد الأفراد الذين يعيشون في غرفة واحدة.

6.3.4. الانتقال من نظام الدعم الشامل إلى نظام البطاقات الذكية:

من أجل زيادة فرص نجاح إصلاح الدعم يمكن للدولة الانتقال من نظام الدعم الشامل إلى نظام البطاقات الذكية، أو ما يطلق عليها بالبطاقات التموينية أو الدعم العيني، وهي بطاقات تعطى للفئة المستهدفة التي تستحقها بحيث يتم تحديد أنواع السلع (سلع غذائية، سلع الطاقة) والكميات التي يمكن اقتناؤها بأسعار مدعومة من خلالها، ومن بين البلدان التي تتبع هذا النظام العراق الكويت ومصر، فمصر مثلاً: بدأت العمل ببطاقة التموين في منتصف الستينات، ومن خلال هذه البطاقة تم الأخذ باقتراحات صندوق النقد الدولي باستبدال الدعم الشامل بالدعم النقدي المباشر. (نصر، 2021، الصفحات 6-7)

5-خاتمة:

بالرغم من الدولة الجزائرية تبدل جهودا جبارة من خلال سياسة الدعم التي لعبت دورا محوريا في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين منذ الاستقلال، الا أن الاستراتيجية المتبعة تواجهها تحديات كبيرة تتعلق بالكفاءة من جهة، ودرجة تحقيقها للعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، حيث أن عدم استهداف الفئات الأكثر احتياجا بشكل دقيق واستنزافها لموارد الدولة يفرض الحاجة إلى إصلاحات جوهرية، وعليه فإن التحول من الدعم المعمم الى الدعم الموجه مدعوماً بآليات رقابة فعالة يعتبر أكثر من ضروري خصوصا في ظل الظواهر السلبية التي تصاحب هذه السياسة من تبذير وتهريب وذهاب الدعم لغير مستحقه.

من خلال هذه المحاور التطبيقية لهذه الدراسة يثبت لنا عدم صحة الفرضيات الموضوعة، حيث أن تقييم استراتيجية الدعم الحكومي في الجزائر بناء على الاحصائيات خلال السنوات الماضية مؤشر مضاعف الاستفادة بين الشرائح من الدعم، تبين أن سياسة الدعم الحالية في الجزائر تميل لصالح الشرائح الأعلى دخلاً، مما يساهم في عدم وصول الدعم إلى مستحقه من المواطنين، وعلى العموم يمكن إيجاز أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة في:

-يعتمد الدعم الحكومي في الجزائر على شكلين رئيسيين من أشكال الدعم الحكومي يتمثلان أساسا في الدعم الحكومي الصريح والدعم الحكومي الضمني.

-تنوع أشكال الدعم في الجزائر بالنسبة للسلع الاستهلاكية بتنوع السلع المدعمة، ما بين دعمٍ للأسعار وتخفيض ضريبي، وتأتي منتجات الطاقة على رأس السلع المدعمة.

-دعم العائلات ضمن التركيبة العامة للدعم الحكومي في الجزائر يأتي في المرتبة الأولى (اعانات العائلات، التعليم، دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، دعم الكهرباء والغاز والماء)، لتليها مباشرة من حيث الأهمية الدعم الموجه للسكن، أما في المرتبة الثالثة فنجد الدعم الموجه للصحة ليأتي بعدها دعم معاشات المتقاعدين والدعم المخصص لكل من المجاهدين والمعوزين.

- تتحيز سياسة الدعم المطبقة حاليا في الجزائر بشموليتها لصالح الشرائح الأعلى دخلا بالمقارنة مع استفادة الشرائح الأدنى دخلا، وهو ما يؤدي كنتيجة إلى عدم وصول الدعم إلى مستحقه من المواطنين الأكثر فقرا والأشد حاجة له وتسربه لغير مستحقه، وبصفة عامة تستفيد الأسر مرتفعة الدخل من الدعم المتاح لجميع المواطنين بدون قيود أكثر من الأسر ذات الدخل المحدود، نظرا لقدرة الأولى ويسرها ماديا للحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات المدعومة.

-من أهم المبررات الأساسية لإصلاح الدعم في الجزائر عدم التمييز بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة، واستحواذ الوسطاء على الجزء الأكبر من الدعم والتبذير والاستهلاك المفرط تهريب السلع عبر الحدود عدم قدرة الميزانية على تحمل عبئ هذه الإعانات وعدم كفاءة أنظمة المتابعة والرقابة.

-بالرغم من أهمية استراتيجية الدعم الحكومي في الجزائر، الا أن تساهم في زيادة ظاهرتين سلبيتين هما التبذير والتهريب.

من أهم الاقتراحات التي نوردتها في هذه الصدد:

- ضرورة وضع آلية استهداف موجهة ضمن استراتيجية الدعم الحكومي في الجزائر لضمان الكفاءة والفعالية، وضمان تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- ضرورة الانتقال من الدعم العام الى الدعم الموجه تدريجيا، حيث يمكن تحويل الأموال نقدًا إلى المستفيدين المعنيين او عن طريق البطاقات التموينية، مما يتيح لهم استخدام الدعم بما يتناسب مع احتياجاتهم الفعلية.
- استخدام التقنيات الحديثة في الجزائر يمكن أن يحسن من كفاءة توزيع الدعم ويساعد في تقليل الفساد والهدر.

6. قائمة المراجع:.

1.6. قائمة المراجع باللغة العربية:

- أبوبكر حنصال وسعدية بن أحمد، (2018)، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 03، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر).
- البشير عمارة، (2020)، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد02، المركز الجامعي نور البشير بولاية البيض.
- بن قرين جمال و بطويي نسرين، (2022)، سياسة الدّعم الاجتماعي في الجزائر الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد02، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- سارة أحمد الشمري، وسارة محمد الدخيل، (2019)، أثر الإنفاق الحكومي على نمو المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985.2017، المجلد 11، المجلة الإلكترونية الشاملة بالسودان.
- سماح مصطفى (2013)، تقييم سياسات الدعم في الاقتصاد المصري في ظل متطلبات الحوكمة، الإدارة العامة للبحوث المالية، وزارة المالية، مصر، 2013.
- صبيحة بولصباغ ومصباح حراق، (2022)، تأثير سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر على الميزانية العامة للدولة للفترة 2010 - 2020. وهران: جامعة وهران.
- صندوق النقد العربي. (2022)، استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح.
- عبد الكريم نصر، (2021)، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.
- عطالله أبادير وياسر اسراء، (2017)، إصلاح منظومة الدعم وانعكاساته علي سوق الصرف الأجنبي في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد04، كلية التجارة مصر.
- فطوم حوحو، حمزة طيبي، وسهام عيساوي، (2023)، مستقبل التحويلات الاجتماعية في الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2009 - 2018) - محاولة إصلاح سياسة الدعم الحكومي-، المجلد 23، العدد1، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة الجزائر.
- محمد سعد، (2022)، سياسة الدعم في مصر واقع وآفاق-دراسة تحليلية، كتاب ملخص للملتقى الدولي حول " استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية: واقع، آفاق، وتحارب. الجزائر: جامعة وهران.
- محمد هاني كيكي وإلياس نجمة، (2024). إمكانية الانتقال من الدعم العيني الشمولي إلى الدعم النقدي الاستهدافي في ظل تداعيات الحرب على سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 40، العدد 01، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية.

-المديرية العامة للجمارك، (2024)، تم الاطلاع بتاريخ 15.12.2024 على الرابط:

<https://www.entv.dz/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83>

-المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، (2014)، إعادة هيكلة الدعم الأثر الاقتصادي والاجتماعي. الأردن: المرصد الاقتصادي الأردني المستقل.

- ميلود ناصر ومركيك عبد الله، (2023)، آليات اصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 40، العدد 01، جامعة أم البواقي الجزائر.

-يوسف لعيسون، (2021). سياسة دعم الطاقة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية محلية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

-يونس مراد. (2021). واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه. مجلة الأفاق الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة العربي تبسي تبسة.

2.5. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

-Minister Des Finances. (2015). Mécanismes de subvention. Algérie: Direction Générale des Politiques Publics.

-Minister Des Finances. (2021). Rapport De Presentation Du Projet De La Loi De Finances. Algerie. Récupéré sur chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj

http://majliselouma.dz/images/pdf/nossousse/Textes_nov20/Rapport_PLF2021_fr.pdf

-Schwartz, G., Hugounenq, R., & J. Clements, B. (1995). Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options. International Monetary Fund. IMF Working Papers.